

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية باستعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

The link between foreign direct investment and economic growth in Algeria

An Empirical Study Using the ARDL Approach

بوقلي زهرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر
bougzh@gmail.com

عدوكة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر
adoukal1966@gmail.com

سردوك بلحول

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر
serdoukbellahouel@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2016 وذلك باستخدام مقارنة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، تشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في المدى الطويل و بينت أيضا عدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرين و أن أي اختلال في توازن النمو الاقتصادي يصحح بـ 42% في السنة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ النمو الاقتصادي؛ مقارنة ARDL

تصنيف JEL: F21; A29; C22; E19

Abstract:

This study aims at identifying the impact of foreign direct investment on economic growth in the Algerian economy during the period 1996-2016 using the autoregressive distributed lag (ARDL) approach, The results obtained from this study indicate that there is an inverse relationship between FDI and economic growth In the long term And also showed that there is no dynamic relationship in the short term between this two variables And an imbalance of economic growth will adjust to 42% per year

Keywords: foreign direct investment; economic growth ; ARDL Approach.

Jel Codes : E19; C22; A29 ; F21

مقدمة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا رئيسيا للتمويل الإنمائي المطلوب لدفع النمو المستدام في البلدان النامية، في حين يتوقف الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة اعتبارات، أحدهما فجوة التمويل المستمرة الناجمة عن الاختلافات في الإدخار والاستثمار، ثانيا الآثار الكامنة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف، ثالثا انخفاض الإقراض الرسمي وغير ذلك من المساعدات المالية للبلدان النامية مما أدى إلى زيادة الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب البلدان النامية ومنها الجزائر.

تشكل السلع النفطية ما بين 95 % و 98 % من صادرات الجزائر منذ فترة طويلة، كما توفر الجباية البترولية النسبة الأكبر من موارد الميزانية العامة بـ 60 % . في ظل الظروف الاقتصادية و المالية الراهنة التي يشهدها الاقتصاد تعين على الجزائر في الأجلين المتوسط والطويل أن تعالج مسألة التنويع الاقتصادي ، كما تواجه حاليا (الأجل القصير) عجزا متزايدا في الميزانية العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط ، حيث بلغ رصيد الخزينة العمومية 9 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014¹. مما وجب على صناع القرار أن يجدوا وسيلة للسيطرة على الوضع المتدهور للمالية العامة دون إبطاء النمو.

قد أشارت تقارير الهيئات المالية الدولية ومقترحات المختصين في المجال الاقتصادي ونتائج البحوث العلمية على ضرورة تنويع مصادر تمويل الاقتصاد و أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر مع زيادة حجمه من جهة و من جهة أخرى في نجاح السياسات لبلورة الأثر الإيجابي لاستثمارات الأجنبية وذلك مرهون بمدى استيعاب المسؤولين السياسيين والفاعلين الاقتصاديين لأهمية هذا النوع من التمويل واستيعابهم لطبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي الجزائري. لأن الأبحاث المختلفة أدت إلى استنتاجات متباينة و على الرغم من أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في التنمية الإقتصادية إلا إنه لم يفعل ذلك في بلدان كثيرة حتى الآن . الأمر الذي يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

ما طبيعة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضية الدراسة:

الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر موجب في المدى القصير على النمو الاقتصادي ووجود أثر سالب على المدى الطويل في ظل الاقتصاد الريعي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري في الأجلين القصير و الطويل. من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إدراك حقيقة الدور الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر أو من عدمه ، وهل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الحل الأمثل في سياسة التنويع الاقتصادي المزمعة من طرف صناع القرار.

الدراسات السابقة :

❖ الدراسات التي وجدت العلاقة السالبة :

أشار² Dutt (1997) في دراسته لـ 58 دولة نامية، بين الفترة 1985-1994، إلى أن الاستثمار الكلي له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي ولكن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر سلبي على النمو ، ويدعم هذا الاستنتاج دراسات (1975) Chase-Dunn ؛ Bomschier and al (1978) ؛ Dixon-Boxwell (1996) الذين أفادوا أن تغلغل رأس المال الأجنبي له تأثير سلبي على النمو الإقتصادي.

وجد³ Carkovic and Levine (2002) في دراستهم أن العنصر الخارجي للاستثمار الأجنبي المباشر لا يمارس أثرا إيجابيا موثوقا به على النمو الاقتصادي.

ذكر⁴ Agbloyor and al (2014) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا تذهب أساسا إلى الاستثمار في الموارد الطبيعية (ولا سيما النفط) التي لا توجد له روابط تذكر مع الإقتصاد المحلي ، كما أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر قد تحجب

الاستثمار المحلي عن طريق دفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق للميزة النسبية للشركات الأجنبية. وذلك لأن المستثمرين الأجانب يقترضون بشدة من الأسواق المالية المحلية مما يقلل مقدار الائتمان المتاح للشركات المحلية مما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي.

وجدنا⁵ (Pinto and Zhu (2016) في النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بمستويات أعلى من الفساد في البلدان الأقل نمواً على عكس البلدان المتقدمة. أيضاً ذكرنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بارتفاع مستويات الفساد في البيئات الاقتصادية حيث تكون هياكل السوق الغير مبنية على المنافسة الذي يرجح أن يؤدي بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزاحمة الاستثمار المحلي مما ينتج إنخفاض إجمالي الاستثمار الذي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

❖ الدراسات التي وجدت العلاقة الموجبة :

حلل كل من (Bengoa and Sanchez-Robles (2003)⁶ التفاعل بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانال لعينة مكونة من 18 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية للفترة ما بين 1970 و 1999. خلاصاً إلى أن الحرية الاقتصادية في البلد المضيف تشكل عاملاً محددًا إيجابياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و إلى أن هذا الأخير يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي غير أن البلد المضيف يتطلب رأس مال بشري كاف ، واستقراراً اقتصادياً وتحرير الأسواق للاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

بحث (Adhikary (2010)⁷ في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وتكوين رأس المال ومعدلات النمو الاقتصادي في بنغلاديش خلال الفترة بين 1986 و 2008 وجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى تكوين رأس المال له أثر إيجابي كبير على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

في دراسة أجراها (Solomon (2011)⁸ بالاستعمال طريقة العزوم المعممة (GMM) لبيانات البانال لـ 111 بلد في الفترة من 1981 إلى 2005. تبين في النتائج أن هناك اثر كبير لمستوى التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري ونوعية البيئة السياسية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى والنمو الاقتصادي.

حقق (Iamsiraroj and Ulubaşoğlu (2015)⁹ في الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام عينة عالمية من 140 بلداً، وثق فيها نتائج قوية وواضحة فيما يتعلق بعلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

خطة الدراسة :

القسم الأول من بحثنا سنقوم بدراسة الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، في القسم الثاني نتطرق إلى تحليل الاتجاه العام للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، نعرض في الجزء الثالث التقدير القياسي ونتائج محاولة تحديد طبيعة العلاقة

أولا العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية

إن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هو أحد الموضوعات الهامة في الأدبيات الاقتصادية. ، تظهر النماذج الكلاسيكية الجديدة أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو من خلال زيادة حجم وكفاءة الإستثمار. في حين تشير نماذج النمو الداخلي أن الشركات متعددة الجنسيات تعزز تراكم رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا .

1.1 الإستثمار الأجنبي المباشر ونموذج Solow(1956)

في إطار النماذج الكلاسيكية الجديدة المستوحاة من نموذج Solow (1956) فإن دالة الإنتاج هي مبنية على أساس قانون تناقص الغلة و بافتراض معدل الإدخار والنمو السكاني كعاملين خارجيين ، يوضح النموذج أن ثروة البلدان هي دالة متزايدة لمعدلات الإدخار و إنخفاض في معدل النمو الديموغرافي. في حين أن ضعف معدلات النمو للبلدان النامية هو بسبب قلة الموارد المالية ، حسب¹⁰ (Chenery and Strout (1966) تعاني الدول النامية من مستوى منخفض جداً من المدخرات المحلية وصعوبة الوصول إلى أسواق المال الدولية حيث تتفق هذا المقاربة مع نموذج التفاوت في الموارد وهي أن البلدان النامية محاصرة في دوامة التخلف و من انخفاض

النمو ونقص الموارد المالية التي تتفاعل سلبا. لذا ارتأى العديد من الباحثين أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو كحل لنقص رأس المال لكن في نموذج Solow يتم تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو بقانون تناقص الغلة بعبارة أخرى الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى دخل الفرد على المدى القصير فقط في حين أن آثاره الإيجابية تتلاشى على المدى الطويل بسبب قانون تناقص الغلة¹¹.

2.1 الإستثمار الأجنبي المباشر ونموذج Romer (1986)

يأخذ هذا النموذج في الاعتبار الجانب الديناميكي لعملية تراكم المعارف الذاتية و زيادة الدخل الفردي مع المحافظة على فرضية المنافسة التامة لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة. عملية التراكم المعرفي هي عملية غير مقصودة تنتج من خلال التعلم أثناء الممارسة (تحسين المعدات الموجودة و الهندسة و التصميم و التكنولوجيات القائمة وزيادة كفاءة العاملين... إلخ) مما يجعل التراكم المعرفي ذاتي المنشأ متوافق مع تنافسية الأسواق و مع إفتراض أن هذا التراكم لا ينتج عنه أجر¹². كما إقترح¹³ Romer (1986) نموذج يستند إلى الظواهر الخارجية بين الشركات، أي كل شركة لديها وسائل لزيادة إنتاجها مع زيادة مصالح الشركات الأخرى من خلال نشر التكنولوجيا بينها. هذا النموذج يرى أن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي هو تراكم رأس المال الخاص لأنه يولد آثارا تكنولوجية إيجابية.

بالإضافة إلى ذلك تشير نماذج النمو الداخلي أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعزز في نقل التكنولوجيا كعامل خارجي إيجابي. وهذا يعتمد على طبيعة العلاقات بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية. وهناك نموذجين يشرح العوامل الخارجية التكنولوجية : في النموذج الأول Marshall-Arrow-Romer (MAR) يتحقق نقل التكنولوجيا بشكل بيئي ، بعبارة أخرى داخل القطاع (Intra-sectoral.) وصول الشركات الأجنبية في قطاعات مختلفة من القطاعات التي تديرها الشركات المحلية يسمح بإثراء إقتصاد البلد المضيف. فنقل التكنولوجيا يتم من خلال العلاقات التي تتشكل بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية. و تأخذ عملية نقل التكنولوجيا عدة أشكال :

- ❖ بشكل مباشر من خلال المشاورات مع الجانب المحلي
 - ❖ على شكل التبادلات الغير الرسمية من خلال حركة العمال والإداريين الذين تركوا الشركات المتعددة الجنسيات و إتحاقهم بالشركات المحلية.
 - ❖ تنتقل المعرفة من شركة إلى أخرى من خلال عملية تسمى التناضح العكسي أو الأسموزية المعاكسة¹ (osmose).
- في النموذج الثاني لـ Jacob (1969) العوامل الخارجية تؤخذ شكل خارج القطاع أو بين القطاعات ويتم تحقيق نقل التكنولوجيا من خلال علاقة رأسية بين الورش التابعة للشركة الأجنبية والموردين . الشركات المحلية تتعلم التقنيات الجديدة من القطاعات و من الأنشطة التي أتى بها المستثمر الأجنبي . حسب Baldwin and al (2005) يتم التعلم سواء من خلال المشاهدة أو عن طريق التفاعلات بين الشركة المتعددة الجنسيات والقطاع المحلي الذي تنشط فيه. أولا الشركات و المقاولين المحليين يراقبون توقع و نشاط الشركات الأجنبية العاملة في مختلف القطاعات الذي يعتبر مصدر إلهام لهم وسعي منهم في تمهيتها. يتم تبادل بين القطاعات من خلال علاقة رأسية بين الشركة الأجنبية والموردين أو الزبائن المحليين. حيث أن الموردين مقيدون وفقا لمعايير تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات المعتمدة لرفع جودة منتجاتها على مستوى أعلى من التي تعرض في السوق المحلية. حتى العملاء الذين يشترون السلع الوسيطة يستفيدون من مساهمة المنتجات الجديدة في رفع كفاءتهم الإنتاجية. في كلتا الحالتين الموردين والعملاء هم مجبرون للتكيف مع الوضع الجديد في تبنى عملية الابتكار.

3.1 الإستثمار الأجنبي المباشر ونموذج Lucas (1988)

¹ هي عملية معاكسة للظاهرة الطبيعية ، نقل الماء من المحلول الأعلى تركيزا نحو الأدنى عبر غشاء شبه نافذ باستخدام الضغط. وفي هذا السياق تنتقل التكنولوجيا من الشركة المحتكرة للتكنولوجيا إلى الأقل احتكارا.

يلعب رأس المال البشري دورا حيويا في عملية النمو، واحدة من أهم المساهمات في هذا المجال هي أعمال¹⁴ Lucas (1988) والذي يرتبط عمله مع أعمال Uzawa (1965). في هذه النماذج يعتمد مستوى الإنتاج على رأس المال البشري على المدى الطويل، كما أن النمو لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا كان الرأس المال البشري ينمو من دون حدود. فمفهوم رأس المال البشري هي جميع القدرات المستفادة من الأفراد والتي تزيد من الكفاءة الإنتاجية أي كل فرد هو في الواقع صاحب عدد من المهارات التي لها قيمة سوقية يمكن بيعها في سوق العمل وهي أكثر إرتباط بالمعرفة المكتسبة من خلال التعليم¹⁵ وهذا ما يفسره تحليل Becker (1966) حول كثافة المهارات والدراية من القوى العاملة للبلد. يري Lucas في نموذجه أن تركم رأس المال هو مزيج من التراكمات للعوامل التالية:

❖ المعرفة الطوعية (التعليم المتوسط و التعليم العالي) ؛

❖ المعرفة الغير الطوعية من خلال التعلم بالممارسة (learning by doing)¹⁶.

كما يؤكد نموذج Lucas أيضا على الدور الأساسي لأنشطة البحث والتطوير في عملية النمو. وقانون تزايد الغلة لرأس المال يعتمد على مستوى التعليم الذي يؤثر مباشرة على إنتاجية العمال.

على العموم تفتقر أقل البلدان نموا إلى الخلفية الضرورية من توافر المهارات من العمال والحد الأدنى من مخزون رأس المال البشري. لذا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المحلية. وتتاح للشركات المحلية فرصة لتحسين كفاءتها من خلال التعلم والتفاعل مع الشركات الأجنبية. كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أيضا أن يرفع من نوعية رأس المال البشري المحلي ويحسن الدراية الفنية والمهارات الإدارية للشركات المحلية (التعلم من خلال مشاهدة أو بالممارسة) أو على شكل التبادلات الغير الرسمية من خلال حركة العمال والإداريين الذين تركوا الشركات المتعددة الجنسيات و إلتحاقهم بالشركات المحلية.

4.1 الإستثمار الأجنبي المباشر ونموذج Barro (1991)

هو قريب جدا من نموذج Romer (1986)، أدخل Barro العامل الخارجي للإنتاج العام في دالة الإنتاج بدءا من فكرة بسيطة وهي أن المرافق العامة تزيد من إنتاجية القطاع الخاص الذي يؤدي أيضا إلى زيادة العائد على الاستثمار. إقتراح Barro نموذج النمو الداخلي الذي يسلط الضوء على دور البنية التحتية كمحرك في عملية النمو في تحقيق عملية الإنتاج باستخدام نوعين من المدخلات وهي رأس المال الخاص ورأس المال العام. الملامح الرئيسية لهذا النموذج هي أنه يولد أولا النمو الذاتي ويرجع ذلك إلى وجود عوائد ثابتة وإمكانية تراكم عاملي الإنتاج (رأس المال الخاص ورأس المال العام) ثم يثبت أن معدل الضريبة له تأثير إيجابي على النمو.

من الآثار المفيدة للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف و هي أنه يدفع حكومات البلد المضيف إلى تحسين شبكة النقل والاتصالات التي تسهل استخراج وتوزيع المنتجات الأولية و النهائية ، بعبارة أخرى تنشأ الآثار غير المباشرة عندما يشجع وجود الشركات متعددة الجنسيات الحكومات على تطوير البنية التحتية مثل إنشاء مناطق تجهيز الصادرات والحد من الحواجز أمام التجارة الدولية.

5.1 الإستثمار الأجنبي المباشر ونموذج Romer (1993)

اقترح Romer (1993) شيء واسع جدا من قول أن الفجوة ما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة هي تكنولوجية ، لان كلمة التكنولوجيا كلمة تستحضر في الذهن صور التصنيع (داخل المصنع) ولكن معظم النشاط الاقتصادي يأخذ الأماكن خارج المصانع مثل التعبئة والتغليف والتسويق والتوزيع ومراقبة المخزون وأنظمة المدفوعات ونظم المعلومات ومعالجة المعاملات ومراقبة الجودة وحواجز العمل التي تستخدم كلها في خلق قيمة اقتصادية في الاقتصاد الحديث. بل عبر Romer بفجوة فكرة (Idea Gap) أو فجوة موضوعية (Object Gap) بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، فالأمة التي تفتقر إلى المعرفة المستخدمة لخلق قيمة في الاقتصاد الحديث تعاني من فجوة في الفكرة. لذا الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن ييسر نقل الأفكار والدراية الفنية (Know-how) ، ويزيد من مخزون المعارف من خلال التدريب على العمل وتنمية المهارات والممارسات الإدارية الجديدة، و التدريب غلى التنظيم الجديد إلى البلدان المضيفة مما تؤدي هذه التحويلات إلى تداعيات كبيرة على اقتصادياتها¹⁷.

6.1 الإستثمار الأجنبي المباشر ونموذج (1998) Borensztein & De Gregorio and Lee

حسب (1998) Borensztein and al يكون الاستثمار الأجنبي المباشر القناة الرئيسية التي تنقل من خلالها التكنولوجيا

المتقدمة إلى البلدان النامية ويكون :

أولا من خلال تخفيض تكلفة إدخال أصناف جديدة من السلع الرأسمالية؛

ثانيا من خلال تدريب العمال اللازمين لاستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة و قد يكون أحد السبل التي يساهم بها الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد المضيف. مما يوفر له القدرة الكافية لامتناس التكنولوجيات المتقدمة وبذلك يكون له تداعيات مثل تعزيز و تركيز الإستثمارات التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي¹⁸.

ثانيا الاتجاه العام للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

التمثيل البياني أدناه يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة ما بين 1995 إلى 2016.



من خلال الشكل 1 لاحظنا أن هناك مرحلتان رئيسيتان .

1.2 المرحلة الأولى من 1995 حتى 2009 :

حسب بيانات البنك الدولي سجلت سنة 1995 بداية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك عندما أصدرت السلطات المرسوم المرصوم رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 بشأن حوصصة المؤسسات العمومي، لكن الفترة من 1995 حتى سنة 2000 لم تحقق مستويات مقبولة الذي صاحبه عدم الاستقرار السياسي ، انتقل حجمها من 270 مليون دولار إلى 280.1 مليون دولار، مسجلة معدل نمو سنوي متوسط قدره 3% وفي الوقت نفسه انخفضت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.08% من 0.57% إلى 0.51% في حين سجلت الفترة من 2000 حتى 2009 مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بسبب الارتفاع في أسعار البترول و انخفاض أزمة المديونية الخارجية الذي صاحبه الاستقرار السياسي و الاقتصادي مع العلم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال بسبب الميزة النسبية في هذا المجال.

كما انطوى على بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم Orascom المصرية و حوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات Ispat الهندية في سنة 2001 و 2002 و المقدرة بـ 1065 مليون دولار، ثم أدى بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 882 مليون دولار في سنة 2004 وهكذا فان في هذه السنوات جاءت معظمها من قطاع الاتصالات¹⁹. كما نلاحظ زيادة قدرها 2352 مليون دولار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2000 إلى 2008 ، وتضاعفت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف تقريبا من 0.057% إلى 0.15%.

2.2 المرحلة الثانية من 2010 حتى 2016 :

تظهر البيانات المقدمة من البنك الدولي اتجاهها عكسيا، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 95 % بين عامي 2009 و 2015، حيث انتقلت من 2300.37 مليون دولار إلى 430.4 - مليون دولار. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر في عام 2015 ما نسبته -0.21 % من الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية وانخفاض أسعاره في الأسواق الدولية.

في حين سجلت سنة 2016 ارتفاعا محسوسا ما قيمته 1.5 مليار دولار حسب تقرير للندوة الأمية للتجارة والاستثمار لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم وذلك بسبب تبني الحكومة قانونا جديد للاستثمار هدفه تنويع الاقتصاد.

ثالثا الدراسة القياسية

1.3 العلاقة بين النمو الاقتصادي و متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية

❖ العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم : حسب النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والتضخم هي علاقة عكسية ، كما يعتبر ارتفاع معدل التضخم علامة من علامات عدم الاستقرار الاقتصادي للبلد، في حين وجد كل من Mallik and Chowdhury (2001)²⁰ علاقة إيجابية طويلة الأجل بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم و أن التضخم المعتدل مفيد للنمو . في دراسة لكل من Khan and Senhadji (2001)²¹ أشارا في النتائج إلى وجود عتبة إذا تجاوزها معدل التضخم يأت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

❖ العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي : من الناحية النظرية يمكن أن تؤثر القيود التجارية سلبا على النمو الاقتصادي و هذا ما تؤكد الدراسات التجريبية ، أظهرت نتائج دراسة Yu cel (2009)²² أن الانفتاح التجاري له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي ، وجد كل من Iqbal and al (2010)²³ في أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في باكستان.

❖ العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية المالية: تلعب التنمية المالية دورا فعالا في النمو الاقتصادي و قد بين العديد من الباحثين ان اختلاف مستويات النمو بين البلدان يمكن رده الى نوعية الخدمات المعروضة من طرف المؤسسات المالية . ووظف Calderón and Liu (2003)²⁴ في بحثه طريقة التفكيك لـ Geweke على بيانات البنال المكونة من 109 دولة نامية وصناعية خلال الفترة 1960 - 1994 لدراسة اتجاه السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. فوجد أن التنمية المالية عموما تؤدي إلى النمو الاقتصادي ثم أن تعميق المالي يدعم النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال بسرعة ونمو الإنتاجية. درس Christopoulos and Tsionas (2004) العلاقة طويلة الأجل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي فخلص إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العمق المالي نحو النمو الاقتصادي.

2.3 البيانات و مواصفات النموذج

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واعتمادا على دراسة Borenstein and al. (1998) فإن النمو الاقتصادي يكتب بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم ، التنمية المالية ودرجة الانفتاح الاقتصادي والصيغة الرياضية يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$GDPC_t = f (FDI_t, MONEY_t, INF_t, OPEN_t) \quad (1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يصبح النموذج (1) كالتالي:

$$GDPC_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 MONEY_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 OPEN_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

الجدول التالي يبين مواصفات و مصادر المتغيرات وهو كالتالي :

3.3 منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه (Pesaran et al 2001). تمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة $I(0)$ أو $I(1)$. فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات $I(2)$. كذلك ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة.

يتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) فيما يلي :

○ اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (اختبار الاستقرار)؛

الجدول 1 المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وعلاماتها المتوقعة ومصادر البيانات				
المتغيرات	الرمز	المقياس	المصدر	الإشارة المنتظرة
النمو الاقتصادي	GDP	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالسعر الثابت	البنك الدولي	/
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة	FDI	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي	/
التنمية المالية	MONEY	النقود و شبه النقود (M2) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي	+
الانفتاح التجاري	OPEN	مجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي	+
التضخم	INF	التضخم مقياس بسعر العام بالاستهلاك	البنك الدولي	-

○ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبارات الحدود؛

○ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ؛

○ تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ؛

○ الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج .

و بإدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (2) وهذا من اجل جعل المتغيرات متجانسة و التعبير على معاملتها كمرونة ، فالنموذج (2) يصبح كالتالي:

$$LGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LFDI_t + \beta_2 LMONEY_t + \beta_3 LINF_t + \beta_4 LOPEN_t + \varepsilon_t \quad (3)$$

من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما $I(0)$ أو $I(1)$ ، قمنا باختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة.

● اختبار جذر الوحدة.

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي و المتمثل في اختبار ديكي- فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج وذلك لتأكد على أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند

الفرق الثاني $I(2)$ أو أكثر. و اختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية. الجدول 2 التالي يلخص اختبار ADF .

الجدول 2 اختبار Augmented Dickey-Fuller								
المتغيرات	ΔGDP	GDP	FDI	$\Delta MONEY$	$MONEY$	$\Delta OPEN$	$OPEN$	INF
درجة التأخير	0	0	0	0	0	0	0	0
ADF	-3.66	-0.94	-3.04	-4.40	-1.46	-3.90	-1.37	-7.59
الاحتمال	0.01	0.75	0.04	0.003	0.53	0.008	0.57	0.00
درجة التكامل	$I(0)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(1)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews9

يشير الجدول 2 أن جميع متغيرات النموذج هي غير مستقرة عند المستوى $I(1)$ وأنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول $I(0)$ ماعدا الاستثمار الأجنبي المباشر و التضخم فهما مستقرين عند المستوى وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية $ARDL$ و هذا الأخير يتركز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى و التي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC, AIC) لثلاث نماذج أشعة المحارية ذاتية $VAR(p=0,1,2)$

الجدول 3 معايير اختبار درجة تأخر VAR						
درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-335.4343	NA		34.04343	34.29237	34.09203
1	-244.5513	127.2362*	634721.8	27.45513	28.94873	27.74670
2	-206.6987	34.06731	316254.6*	26.16987*	28.90814*	26.70441*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews9

من الجدول 3 نستنتج أن درجة التأخير المثلى 2 وذلك حسب كل من معيار HQ, SC, AIC لان لديهم اقل قيمة.

• اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (Ardl Bounds Tests)

نموذج $ARDL$ لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$LGDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^P \delta_i \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^P \alpha_i \Delta LFDI_{t-i} + \sum_{i=1}^P \omega_i \Delta LMONEY_{t-i} + \sum_{i=1}^P \lambda_i \Delta LINF_{t-i} + \sum_{i=1}^P \theta_i \Delta LOPEN_{t-i} + \varphi_1 LFDI_t + \varphi_2 LMONEY_t + \varphi_3 LINF_t + \varphi_4 LOPEN_t + U_t$$

حيث $\delta, \alpha, \omega, \lambda, \theta$ و هي معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير $\varphi_1, \varphi_2, \varphi_3, \varphi_4$ هي معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

يوضح نموذج $ARDL$ أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، و القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقا ل (Pesaran and al (2001) في نماذج $ARDL$ يتركز على اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) و الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) و التي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = 0 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq 0 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) و الذي يعتمد على إحصائية F-statistics ، و القرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة F-stat تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر. و الجدول التالي يلخص اختبار الحدود

الجدول 4 اختبارات الحدود ARDL Bounds Test		
عدد المتغيرات k	القيمة	
4	8.038156	F-statistics إحصائية
حدود القيمة الحرجة		
الحد الأقصى I1	الحد الأدنى I0	مستوى المعنوية
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews9

من الجدول 4 قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (8.03) هي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأقصى لجميع مستويات المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل

• تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة و النمو الاقتصادي واعتمادا على Akaike info criterion (AIC) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (1، 2، 1، 1) هو النموذج الأمثل ، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل و القصير المبينة في الجدول 5 و 6

الجدول 5 تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)			
المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الاحتمال
L FDI	-0.128270	-3.301886	0.0108
LMONEY	0.315924	6.035529	0.0003
LINF	-0.042018	-2.523462	0.0356
LOPEN	0.436407	2.892580	0.0201
C	5.335730	11.016857	0.0000
P(F-Statistic)=0 F-Statistic =303,53 R ² = 0,99 DW= 2,66			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0.99، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (الإستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، التنمية المالية، الانفتاح الاقتصادي) تشرح 99% المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و 1% المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

من خلال اختبار ستودنت نلاحظ أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية، النموذج مقبول إحصائياً بشكل عام ، و هذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن $(\text{prob F-stat} = 0 < 0,05)$ ، أما اختبار ديرين (H) يدل على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

$$H = \frac{\hat{\rho}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\rho}_0)} = \frac{1 - \frac{DW}{2}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\rho}_0)} = 9,26 > 1,96$$

و تحصلنا على إشارة سالبة لمعامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و معامل متغير التضخم ، وهذا ما يبين وجود علاقة عكسية بين المتغيرين المستقلين: (الإستثمار الأجنبي المباشر ، معدل التضخم)، والمتغير التابع: (النمو الاقتصادي) بينما وجدنا أن هناك علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي وكل من التنمية المالية و الانفتاح الاقتصادي. حيث وجدنا أن:

- معامل الاستثمار الأجنبي المباشر له إشارته سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية. ويمكن تفسير معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في المعادلة على النحو التالي:

كل تغير في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% تحدث تغيراً عكسياً في المدى الطويل على النمو الاقتصادي بـ 0.12 % .

- معامل التضخم له إشارته سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير معامل التضخم في المعادلة على النحو التالي:

✓ إن زيادة معدل التضخم بـ 1% تحدث تغيراً عكسياً على معدل البطالة بـ 0.04%.

- معامل التنمية المالية له إشارته موجبة ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و التنمية المالية ، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية. ويمكن تفسير معامل التنمية المالية في المعادلة على النحو التالي:

✓ إن تحسن التنمية المالية بـ 1% يحدث تحسناً في النمو الاقتصادي بـ 0.31%.

- معامل الانفتاح الاقتصادي له إشارته موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الانفتاح الاقتصادي ، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية. ويمكن تفسير معامل لانفتاح الاقتصادي في المعادلة على النحو التالي:

✓ إن تحسن الانفتاح الاقتصادي بـ 1% يحدث تحسناً في النمو الاقتصادي بـ 0.43%.

مكانيزم نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، قد طبق في دراستنا و هذا من اجل اختبار وجود علاقة المدى القصير بين المتغيرات (الجدول رقم 6)

الجدول 6 تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)			
المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الاحتمال
$\Delta LFDI_t$	-0.021465	-1.521135	0.1667
$\Delta LFDI_{t-1}$	0.018096	1.920304	0.0911
$\Delta LMONEY_t$	-0.082890	-1.837470	0.1034
$\Delta LINF_t$	-0.003993	-0.791584	0.4514
$\Delta LOPEN_t$	-0.082349	-1.265684	0.2412
$\Delta LOPEN_{t-1}$	-0.079414	-1.115936	0.2968
CointEq(-1)	-0.425708	-3.457188	0.0086
Cointeq = LGDP - (-0.1283 LFDI + 0.3159 LMONEY - 0.0420 LINF + 0.4364 LOPEN + 5.3357)			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم متغيرات النموذج للمدى القصير ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، إلا أن معامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-0,42)،

فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل أي انه يقيس نسبة اختلال التوازن في النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى بـ 42%. . عدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج في الجدول يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين متغيرات النموذج.

• جودة النموذج

من اجل دراسة جودة النموذج تجري الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار إرتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test .
 - اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH .
 - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality Test Jack-Berra .
 - اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test .
 - اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج
- الجدول 7 يلخص نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

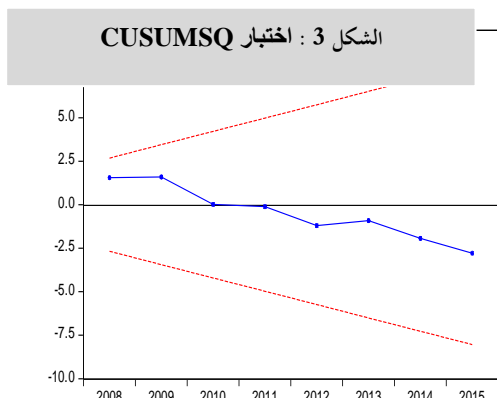
الجدول 7 نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار إرتباط سلسلة البواقي			
فرضية عدم (H_0) : لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.4849	Prob F (2,6)	0.818531	F-statistique
0.1172	Prob Chi-Square (2)	4.287150	Obs*R-au carré
Heteroskedasticity Test ARCH اختبار عدم ثبات التباين			
فرضية عدم (H_0) : ثبات التباين			
0.6828	Prob F (1,17)	0.172798	F-statistique
0.6619	Prob Chi-Square (1)	0.191184	Obs*R-au carré
Nomality test Jarque-Bera اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية			
فرضية عدم (H_0) : البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.720438	Prob	0.655792	Jarque-Bera
Ramsey Reset Test اختبار مدى ملائمة النموذج			
فرضية عدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
0.0642	Prob	2.195480	t-statistique
0.0642	Prob	4.820132	F-statistique

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال Eviews9

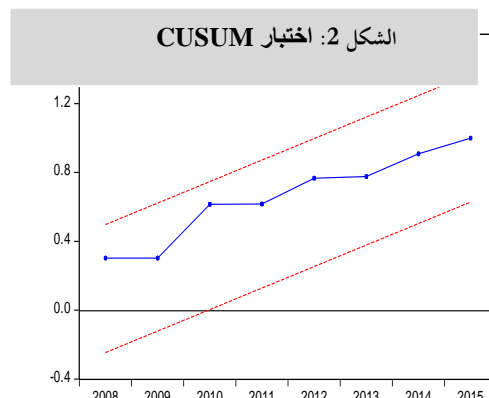
من خلال الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي :

- يشير اختبار إرتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.81 هي اكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.17 هي اكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.72 هي اكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يؤكد قبول فرضية عدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

- يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي وبذلك فإن النموذج صحيح ، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.64 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- يبين اختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM و CUSUMSQ أن النموذج مستقر.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال، Eviews9



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال، Eviews9

الخاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2016 وذلك باستخدام مقارنة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، تشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع العلم أن جل التدفقات تذهب أساسا إلى قطاع المحروقات و هذه النتيجة توافق دراسة (Agbloyor and al (2014) و تتطابق نتيجتنا مع النظرية الاقتصادية و بينت الدراسة أيضا عدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و أن أي اختلال في توازن في النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى يصحح بـ 42%

المراجع:

- ¹ Report (2017) Country Profile 2016 Algeria Economic Commission For Africa United Nations
- ² Dutt, A. K. (1997). The pattern of direct foreign investment and economic growth. World Development, 25(11), 1925-1936.
- ³ Carkovic, M., & Levine, R. (2005). Does foreign direct investment accelerate economic growth?. Does foreign direct investment promote development, 195.
- ⁴ Agbloyor, E. K., Abor, J. Y., Adjasi, C. K. D., & Yawson, A. (2014). Private capital flows and economic growth in Africa: The role of domestic financial markets. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 30, 137-152.
- ⁵ Pinto, P. M., & Zhu, B. (2016). Fortune or Evil? The Effect of Inward Foreign Direct Investment on Corruption. International Studies Quarterly, 60(4), 693-705.
- ⁶ Bengoa, M., & Sanchez-Robles, B. (2003). Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America. European journal of political economy, 19(3), 529-545.
- ⁷ Adhikary, B. K. (2010). FDI, trade openness, capital formation, and economic growth in Bangladesh: a linkage analysis. International Journal of Business and Management, 6(1), 16.
- ⁸ Solomon, E. M. (2017). Foreign direct investment, host country factors and economic growth. Ensayos Revista de Economía (Ensayos Journal of Economics), 30(1).

- ⁹ Iamsiraroj, S., & Ulubaşođlu, M. A. (2015). Foreign direct investment and economic growth: A real relationship or wishful thinking?. *Economic Modelling*, 51, 200-213.
- ¹⁰ Chenery, H. B. (1967). Foreign assistance and economic development. In *Capital Movements and Economic Development* (pp. 268-292). Palgrave Macmillan UK.
- ¹¹ Bengoa, M., & Sanchez-Robles, B. (2003). Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America. *European journal of political economy*, 19(3), 529-545.
- ¹² Thaalbi, I. «Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie.» Université de Strasbourg, 2013. 01-325.
- ¹³ Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of political economy*, 94(5), 1002-103.
- ¹⁴ Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of monetary economics*, 22(1), 3-42.
- ¹⁵ Temple, J. (2001). Effets de l'éducation et du capital social sur la croissance dans les pays de l'OCDE. *Revue économique de l'OCDE*, (2), 59-110.
- ¹⁶ Tsasa, V., & Jean-Paul, K. (2012). „Modeles Macroeconomiques. Théories de la Croissance Endogène”.
- ¹⁷ Romer, P. (1993). Idea gaps and object gaps in economic development. *Journal of monetary economics*, 32(3), 543-573.
- ¹⁸ Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? 1. *Journal of international Economics*, 45(1), 115-135.
¹⁹ قويدري، كريمة. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر (Doctoral dissertation, Université Aboubeker) (Belkaid de Tlemcen)
- ²⁰ Mallik, G., & Chowdhury, A. (2001). Inflation and economic growth: evidence from four south Asian countries. *Asia-Pacific Development Journal*, 8(1), 123-135.
- ²¹ Khan, M. S., & Ssnhadji, A. S. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth. *IMF Staff papers*, 48(1), 1-21.
- ²² Yucel, F. (2009). Causal relationships between financial development, trade openness and economic growth: the case of Turkey. *Journal of Social sciences*, 5(1), 33-42.
- ²³ Iqbal, M. S., Shaikh, F. M., & Shar, A. H. (2010). Causality relationship between foreign direct investment, trade and economic growth in Pakistan. *Asian Social Science*, 6(9), 82.
- ²⁴ Calderón, C., & Liu, L. (2003). The direction of causality between financial development and economic growth. *Journal of development economics*, 72(1), 321-334.
- ²⁵ Christopoulos, D. K., & Tsionas, E. G. (2004). Financial development and economic growth: evidence from panel unit root and cointegration tests. *Journal of development Economics*, 73(1), 55-74.